شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

نواب بلا ذمّة

((أُقسم بالله العلي العظيم، أن أؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية بتفانٍ وإخلاص، وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته، وأرعًى مصالح شعبه، وأسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وان أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة، واستقلال القضاء، والتزم بتطبيق التشريعات بامانةٍ وحياد، والله على ما اقول شهيد)).

هذه هي اليمين الدستوريةٍ التي يؤديها عضو برلماننا، وهي يمين منصوص عليها حرفياً في الدستور الدائم (المادة ٥٠).

أتمنى أن يستطيع أحد الصحفيين الشجعان اختراق الحواجزِ المكينة والجدران الصلدة التي تعزل النواب عنا (شعبا واعلاميين) ويتوافر على المعطيات الكاملة عما فعله كل نائب على مدى السنتين الماضيتين لنعرف مَن منهم وفى بالعهد ومن منهم نكث باليمين.

من غير تردد ومن دون أي تهيّب من ارتكاب خطأ، يُمكنني أن أحزر ان الأغلبية الساحقة من النواب قد نكثت باليمين. وهذا ما يدعمه ويؤكده آخر تقارير هيئة النزاهة التي نشرت على موقعها الالكتروني أخيراً ما يلي:

"أفادت تقارير الأداء الشهري لدائرة الوقاية في هيئة النزاهة بأن استجابة كبار المسؤولين لكشف ذممهم المالية للعام الحالي مازالت دون المستوى المنتظر رغم كون العملية تمثل واحدة من أوجه الشفافية في الأداء الوظيفي. ومع اقتراب نهاية نصف العام فقد كشفت تقارير الدائرة أن استجابة المشمولين في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء لم تتجاوز ٢٥ بالمئة فيما تدنت النسبة في مجلس النواب الى أقل من ١٤ بالمئة بينما ارتفعت بين المحافظين لأكثر من ٣٣ بالمئة. وسجل الوزراء نسبة استجابة لكشف ذممهم المالية ناهزت ٥٥ بالمئة فيما حقق رؤساء الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة تجاوباً أعلى من ٧٨ بالمئة".

إذن فـ"نواب الشعب" الذين كان من المفترض أن يكونوا القدوة الحسنة لغيرهم من المسؤولين في الدولة، هم الأقل تجاوباً مع اجراءات الشفافية وأكثرهم عرقلة لعمل هيئة النزاهة المكلفة بالكشف عن الفاسدين والمفسدين ومكافحة فسادهم.

لماذا يتهرب أكثر من ٨٦ بالمئة من "نواب الشعب" (أي ١٩٣ نائباً من أصل ٣٢٥) من الكشف عن ذممهم المالية؟ لا بدّ ان ذلك يرجع الى تورطهم في أعمال مشينة وصفقات مريبة يَخشون افتضاحها بالكشف عن ذممهم المالية.

ماذا يعني أن يمتنع هذا العدد المهول من "نواب الشعب" عن إماالإفصاح عما كانوا يملكون وما يملكون الآن وعما يفعلون وما يدخل اليهم من مال؟

ليس لهذا سوى معنى واحد هو ان هؤلاء النواب لن يؤدوا مهماتهم ومسؤولياتهم القانونية بتفانٍ وإخلاص، ولن يحافظوا على استقلال العراق وسيادته، ولن يرًعوا مصالح شعبه، ولن يسهروا على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، ولن يعملوا على صيانة الحريات العامة والخاصة واستقلال القضاء، ولن يلتزموا بتطبيق التشريعات بامانة وحياد، كما أقسموا في يمينهم الدستورية.

أغلبيةً نوابنا ترفض الكشف عن ذمتها الماليةٍ، أي انها بلا ذمة ولا ضمير. ومن المنطقي الا يتوقع عاقل خيرا للبلاد والعباد من هكذا نمط من البشر، وهذا ما يفسّر استمرار العبث في حياتنا السياسية واستمرار الانحدار في مستوى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية.

البصرة: لا نزالُ بلا ماء ... كركوك: تأخروا علينا أربع سنوات

اجتماعات الحكومة خارج بغداد "استعراضات عسكرية" ولا نتائج على الأرض

□ كركوك - روشن قاسم
البصرة.ريسان الفهد

مع ارتفاع درجات الحرارة .. انقطاع الماء الصافي في مدينة البصرة.. (أرشيف)

عقد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكيّ أمس الثلاثاء اجتماعه في مدينة الناصرية، هو الرابع ضمن سلسلة اجتماعاته التي يعقدها في المحافظات بعد البصرة وكركوك والموصل. وتمّ تبرير عقد الاجتماعات في هذه المدن بأن وجود الحكومة المركزية هناك سيكون كفيلاً بتحسين أوضاع المحافظات على كافة الصعد والنظر في المشاكل التي يواجهها المواطنون هناك عن كثب.

لكن مسؤولين في مجالس هذه المحافظات التي عقدت فيها اجتماعات الحكومة، يساندهم مواطنون، أكدوا لـ"المدى" انهم لم يروا أياً من النتائج المتوخاة من اجتماعات مجلس الوزراء في مدنهم، وان مشاكل المحافظات لم تزل على حالها، وأشاروا إلى انهم باتوا على قناعة تامة من ان الغرض من تلك الاجتماعات لم يكن سوى التسويق الإعلاميّ وكسب ودّ المواطنين بوعود نعرف انها لن تنفذ.

البصرة : لم يحدث شيء

ففي مدينة البصرة ومنذ اجتماع مجلس الوزراء فيها يوم ١٣ من شباط الماضي وبالرغم من القرارات التي خرجت من المجلس حول توسيع صلاحيات محافظ البصرة وتوفير ١٠الاف درجة وظيفية للعاطلين عن العمل او تثبيت موظفي العقود وغيرها من الامور. إلا ان مواطنين ومسؤولين محليين عبروا عن خيبة أملهم من تحقيق الوعود التي أطلقتها الحكومة، حيث كان رئيس مجلس الوزراء قد قال إن "الهدف من عقد الاجتماع في البصرة هو الانفتاح على جميع المحافظات والاستماع إلى التحديات والمشاكل بما يحقق دعما للحكومة الاتحادية والمحافظات والحكومات المحلية"". واضاف أن "اجتماع اليوم مكرس للاستماع للمحافظة ومشاكلها وتحدياتها من اجل أن تكون هذه المبادرة ناجحة وتستمر لبقية المحافظات التي تشكو من مشاكل قد تكون شبيهة". وبيّن المالكي أن "هناك مشاكل وتحديات في البصرة تتمثل بحركة شركات النفط ودخول وخروج تلك الشركات وفي الأراضي الزراعية" واشار الى أن "حل أي مشكلة والاستجابة لأي طلب من البصرة سيكون ليس للبصرة فقط وإنما سيسهل لاحقا التعامل مع باقي المحافظات لان المشاكل متشابهة أحيانا".

هذا ما جاء على لسان رئيس الوزراء اثناء الاجتماع في ذلك الوقت، ولكن للمسؤولين في المحافظة رأياً في ما تمخضت عنه قرارات المجلس المعلنة وغير المعلنة.

نائب رئيس المجلس الشيخ احمد السليطي من كتلة المواطن أجابنا عن سؤال ما ذا نتج عن اجتماع مجلس الوزراء في البصرة قائلا "لم يحدث شيء".

واستطرد بالقول "لم نر أي شيء حصل بعد الاجتماع وانما مجرد اعلام وتصريحات فقط وان ما يقال عن منح صلاحيات للمحافظ او الحكومة المحلية هو في الحقيقة مجرد تصريحات فقط لان الحكومة المركزية تسيطر على كل صلاحيات المجلس التي كفلها الدستور وما عليهم الا الالتزام بالدستور بدلا من منح صلاحيات هي اصلا صلاحيات الحكومة المحلية" واضاف " اما موضوع العشرة الاف درجة فهي لازالت حبرا على ورق ولم يتحقق منها شيء لحد الان".

وخالفه في هذا الرأي رئيس المجلس السابق محمد العبادي الذي قال" ان اجتماع المجلس اثمر عن منح صلاحيات للمحافظ وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وشهدت البصرة حركة اعمار واضحة نتيجة تخفيف بعض الاجراءات الروتينية امام حركة الاستثمار".

أما النائب عن كتلة الاحرار حسن المنصوري فقال " ان اجتماعات مجلس الوزراء في المحافظات مجرد دعاية انتخابية واستغفال المواطنين البسطاء لانها لا تثمر أي شيء للمواطنين وانها مجرد دعاية لشخص معين وحزب معين لا اكثر ولا اقل" واضاف المنصوري " لانشاهد في البصرة الا مشاريع للمجسرات باسم شخص واحد فقط بينما لدينا الاف المواطنين يعيشون في بيوت الصفيح وفي وضع بائس جدا".

وبين المنصوري " لازلنا نعيش القائد الواحد والحزب الواحد ، ولانجد شيئاً يذكر من الخدمات والمشاريع التي يتحدثون عنها ، وانا الان اعيش في منطقة شعبية في حي الحسين لا نحصل على الماء الا بعد الفجر، بسبب عدم وجود الماء في اوقات الذروة في اكبر مدينة شعبية في البصرة " وقال الاعلامي والصحفي ماجد البريكان " لم يحدث شيء يستحق الذكر وانما مجرد وعود وكانت اجتماع المجلس في وقتها لدعم الحكومة المحلية التي ينتمي رئيس مجلسها والمحافظ الى قائمة دولة القانون التي يقودها المالكي " مبينا ان"اجتماع المجلس في البصرة اثار استياء العديد من المواطنين وتعطلت بعض اعمالهم بسبب الاجراءات الامنية المبالغ فيها من قبل الاجهزة الامنية المختلفة التي رافقت اجتماع المجلس في حينها.

كركوك: لن يخدعونا

قال عضو مجلس المحافظة عن قائمة المتآخية محمد كمال صالح ، انه " لحد الان لم نلمس اية نتائج لزيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الى كركوك وعقده اجتماع مجلس الوزراء في المدينة"، معتبرا ان "الزيارة كانت استعراضية اكثر من كونها تلبية ميدانية للاطلاع على حاجات المحافظات الخدمية".

واضاف صالح في تصريح الى "المدى" ان "زيارات المالكي جاءت بناء على قرار من مجلس الوزراء بان تعقد الجلسات في المحافظات، مستدركا "لكن مجيء المالكي الى كركوك مع هذا الحشد كان بمثابة استعراض عسكري وليس زيارة ميدانية اعتيادية وهذا الاستعراض نحن في العراق الجديد نحن في غنى عنه".

وأضاف قائلا "لحد الان لم يتحقق شيء من الزيارة ولكن اتمنى ان تكون النية لخدمة ابناء كركوك والمحافظات التي يقصدها المالكي لعقد جلسات مجلس الوزراء فيها وليس لغرض سياسي معين فنحن بحاجة الى خدمات".

واشار الى انه خلال الزيارة طرح على رئيس الوزراء مجموعة من المشاكل التي تواجه المحافظة ومنها المادة ١٤٠ التي نعتبرها والذي اعتبرها ايضا الدستور مفتاح الحل لهذه المشاكل في المحافظة ومايتعلق منها موضوع نزاعات الملكية والحدود الادارية للمحافظة".

وتابع "طرحنا ايضا موضوع مصفى النفط الذي تمت الموافقة عليه بموجب الامر الاداري لسنة ٢٠٠٧ ولكن لحد الان لم يباشر العمل به، و المطار المدني في كركوك"، منوها " ايضا اذا كانت هناك نية صافية وصادقة لحل المشاكل التي طرحناها عليه خلال الزيارة النتائج ستظهر على الارض"، مؤكدا على انه "لحد الان لم يتبدل شيء على ارض الواقع".

وقال "ما تغير هو استبدال قائد الفرقة ١٢ وهو الموضوع الذي لم نتطرق اليه خلال زيارته لكركوك ونحن لحد الان لانعرف ان كانت دواعي التغيير عائدة لمسائل ادارية او عسكرية او سياسية وبعد زيارته مباشرة فوجئنا بهذا الموضوع خاصة انه لم يشتك احد على قائد الفرقة السابق".

واكد وجود "هناك محاولات من المالكي لكسب عرب المحافظة وهي موجودة قبل الزيارة فهو يحاول التقرب من وجهاء العشائر السنية في المحافظة وجهاء عشائر العرب الموجودة في منطقة الحويجة وكانت هناك عدة اجتماعات للمالكي معهم ونعتبر ان هكذا مسائل لن تخدم ابناء المحافظة المفروض الاجتماع بكافة المكونات في هذا النوع من الاجتماعات وان لاتقتصر على مكون واحد".

وكان رئيس الوزراء برفقة عدد من وزراء حكومته قاموا بداية الشهر الفائت بزيارة الى كركوك، على متن طائرتي نقل إحداهما عسكرية والأخرى مدنية سبقته خطة امنية مشددة ووضعت الأجهزة الأمنية في المحافظة في حالة تأهب قصوى، كما وتوجه فوج من الجيش الى مدينة كركوك ، الى جانب غطاء جوي مكثف تحسبا لأي طارئ.

وغاب عن جلسة مجلس الوزراء في كركوك الوزراء الكرد اضافة الى وزير في القائمة العراقية واعتبر الوزراء الكرد ان الزيارة اتت استفزازا لكركوك وتزامنت مع اشتداد وتيرة الخلافات بين اربيل وبغداد.

وكان مسؤول القائمة العراقية في كركوك مازن عبد الجبار،قد قال في تصريح سابق الى"المدى" في معرض تعليقه على زيارة المالكي لكركوك قال "انا استغرب زيارة المالكي الى كركوك والى نينوى على الرغم اننا في عام ٢٠٠٩ اكدنا له حاجة كركوك الى الحكومة الاتحادية وضرورة زيارته الى كركوك، واستغرب ان يستغرق الوقت اربع سنوات ليلبي المالكي مطالبنا ويزور كركوك والتي اعطت طابعا استفزازيا للاطراف الاخرى".

واوضح عبد الجبار في حديث لـ"المدى" ان هناك " بعض الاطراف السياسية في العراق تحاول ان تعكس مشاكلها وخلافاتها على قضايا اصلا هي ليست لها علاقة بالقضية الاساسية"، مضيفا " نحن اكدنا مرارا إن قضيتنا الأساسية هي مشكلة العراق، مشكلة الشراكة مشكلة التوازن وما يجري حاليا ليس لها علاقة بقضية كركوك وفي اجتماعات في اربيل والنجف لم يتم التطرق نهائيا الى قضية كركوك".

واعتبر عبد الجبار ان "محاولة كسب السنة في كركوك من خلال تغيير القائد ،هي لعبة لن تنطلي على احد يعني السنة عندما اختاروا القائمة العراقية اختاروا قائداً شيعياً"، مؤكدا ان "العرب في كركوك لن يخدعوا بهذه الزيارات و التغييرات".

قالت إن الاستجابة لم تتجاوز الـ ٢٥٪ وكشفت عن تسلم ٤٧٠٠ استمارة من أصل ١٥ ألفاً

هيئة النزاهة: النواب والرئاستان يمتنعون عن كشف الذمة المالية

□ بغداد / المدى

قالت هيئة النزاهة، امس الثلاثاء، ان اغلب موظفي الرئاسات الثلاث لم يكشفوا عن ذممهم المالية للعام ٢٠١٢، مؤكدة ان حجم الاستجابة لم يتجاوز الـ ٢٥٪ في كل من رئاستي الجمهورية والوزراء فيما احتل مجلس النواب المرتبة الاولى بـ ١٤ ٪.

واشارت النزاهة الى انها تلقت ٤٧٠٠ استمارة من اصل ١٥ الف تم توزيعها على الموظفين.

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

ونشر الموقع الالكتروني لهيئة النزاهة بيانا جاء فيه "أفادت تقارير الأداء الشهري لدائرة الوقاية في هيئة النزاهة بأن استجابة كبار المسؤولين لكشف ذمهم المالية للعام الحالي مازالت دون المستوى المنتظر رغم كون العملية تمثل واحدة من أوجه الشفافية في الأداء الوظيفي".

واضاف البيان "مع اقتراب نهاية نصف العام فقد كشفت تقارير الدائرة أن استجابة المشمولين في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء لم تتجاوز ٢٥ بالمئة فيما تدنت النسبة في مجلس النواب الى اقل من ١٤ بالمئة بينما ارتفعت بين المحافظين لأكثر من ٣٣ بالمئة".

وقالت الهيئة "سجل الوزراء نسبة استجابة لكشف ذممهم المالية ناهزت ٥٥ بالمئة فيما حقق رؤساء الهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة تجاوباً أعلى من ٧٨ بالمئة".

واضافت الهيئة أنها "تسلمت حتى نهاية مايس الماضي ٤٧٧٥ استمارة كشف الذمم المالية لمسؤولين في جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة فيما يتجاوز عدد المشمولين في عموم المؤسسات الحكومة ١٥ الف".

مجلس النواب.. (أرشيف)

يذكر أن العراق أسس العديد من الدوائر الرقابية بعد ٢٠٠٣ في محاولة للحد من الفساد، منها هيئة النزاهة ودائرة المفتش العام وديوان الرقابة المالية، ولهذه الدوائر لجان فرعية في مختلف دوائر الدولة، إلا أن عدداً من المراقبين يؤكدون أن هذه المؤسسات لم تتمكن من الحد من الفساد المالي والإداري في دوائر الدولة.

وسياق متصل كشفت الهيئة عن اعتقال موظف متلبس بعملية ابتزاز إحدى الشركات لإحالة عقد تجهيز صفقة عجلات دفع رباعي بعهدتها مقابل ١٧٠ ألف دولار، فيما اشارت إلى أن المعتقل اعترف بأن له شريكا آخر ينتسب لإحدى الهيئات الحكومية.

واوضح بيان للهيئة نشره الموقع الالكتروني إن "فرق العمليات الخاصة بهيئة النزاهة وبالتعاون مع الجهات التنفيذية وبموجب أوامر قضائية اعتقلت موظفاً متلبساً بعملية ابتزاز إحدى الشركات لإحالة عقد تجهيز صفقة عجلات دفع رباعي بعهدتها"، مبينا أن "المتهم ساوم مدير الشركة المجهزة وطالبه بدفع مبلغ ١٧٠ ألف دولار أميركي مقابل ضمان حصول شركته على عقد تجهيز الدولة بصفقة ٣٥٠ عجلة دفع رباعي".

وقالت الهيئة أنه "بالتنسيق مع السلطات الأمنية فقد تم تصوير وتوثيق لقاء تسليم مبلغ الرشوة بعد تدوين أرقام أوراق العملة حيث تم القبض على المتهم متلبساً وبحوزته المبلغ"، ولفتت إلى أن "المعتقل اعترف أمام قاضي التحقيق بتفاصيل الحادث مدعياً بأن له شريكا ينتسب لإحدى الهيئات الحكومية".

مجلس الوزراء يعقد اجتماعه في قاعدة عسكرية بالناصرية

□ الناصرية / حسين العامل وإبراهيم ناصر

عقد مجلس الوزراء صباح أمس الثلاثاء جلسته الاعتيادية في مقر قاعدة الامام علي الجوية ١٨ كم جنوب غرب الناصرية، وسط اجراءات امنية مشددة.

وقال مصدر مسؤول في قاعدة الامام علي الجوية للمدى ان رئيس الوزراء نوري المالكي ترأس اجتماعا لمجلس الوزراء فور وصوله الى القاعدة المذكورة في الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء، وضم الاجتماع اثنين من نوابه وأكثر من عشرة وزراء فضلا عن كبار المسؤولين في المحافظة.

وبحث المجلس في اجتماعه جملة من القضايا العالقة التي تخص محافظة ذي قار من بينها ملفات الكهرباء ونقص الخدمات الاساسية وفرص التعين، فضلا عن ملف الاستثمار والمشاريع الوزارية المتلكئة .

وقال رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي ان أربعة ملفات تصدرتْ جدول اعمال اجتماع مجلس الوزراء هي: "انشاء المطار، والتعيينات، وتخصيص الاراضي للاستثمار، ومشاريع الوزارات المتلكئة".

واشار العبادي في تصريحات صحفية الى ان "المجلس شكل لجاناً لاعداد تلك الملفات لطرحها خلال الجلسة."

وكانت محافظة ذي قار قد شهدت اجراءات امنية غير مسبوقة لتأمين عقد جلسة مجلس الوزراء تمثلت بانتشار امني واسع في مواقع حيوية من مركز مدينة الناصرية وغلق منافذ بعض الطرق المؤدية الى المقار الحكومية الرئيسية .

وفي الوقت الذي يتوقع فيه المسؤولون المحليون ان يسفر الاجتماع عن وضع حلول انية وسريعة للقضايا والمشاكل المستعصية التي تواجه محافظة ذي قار يرى عدد من مواطني المحافظة وفي حديث مع المدى ان الاجتماع الحالي لا يختلف كثيرا عن الاجتماعات السابقة التي عقدت في كل من البصرة وكركوك والموصل حيث لا تزال معظم مشاكل المحافظات المذكورة عالقة ولم تجد طريقها للحل السريع ولاسيما ازمة الكهرباء ونقص الخدمات الاساسية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة حيث يعيش نحو ثلث سكان مدينة الناصرية تحت خط الفقر ويواجه اكثر من ٣٠٪ من خريجيها وشبابها من البطالة وقلة فرص التعيين.

من جانبهم اشار مراقبون وصحفيون ان الاستراتيجية المستخدمة من قبل رئيس الوزراء لغرض امتصاص الغضب الجماهيري باتت مكشوفة كونها تقوم على اساس الوعود دون وجود تنفيذ حقيقي لتلك الوعود.

وقال الصحافي حيدر حسن في تصريح لـ(المدى) ان " سياسة المالكي وتحركاته اصبحت مكشوفة وواضحة للجميع ويحاول من خلال زيارته للمحافظات ترطيب الأجواء وكسب رضا الجماهير كلما اشتدت المطالبة بتحسين الخدمات ".

مضيفا ان " زيارة المالكي للناصرية جاءت لاستهداف قاعدة التيار الصدريّ في المدينة من خلال اطلاق وعود غير معلومة التنفيذ".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون